

المنصوري: الإمارات تمضي بخطى ثابتة نحو الانتعاش



سلطان المنصوري

قال وزير الاقتصاد دولة الإمارات سلطان المنصوري ان الاسارات تمضي بخطى ثابتة نحو الانتعاش وتوقع ان يبلغ التضخم نحو ثلاثة في المئة هذا العام محففا توقعاته السابقة.

وكانت أزمة الائتمان العالمية قد دفعت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات أكبر اقتصادات منطقة الخليج العربية الى التباطؤ هذا العام لكن ارتفاع الانفاق الحكومي والتحسين في أسعار النفط ساعدا أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم على الصمود.

وردا على سؤال من رويترز عما اذا كانت الإمارات تمضي بخطى راسخة على الطريق نحو الانتعاش قال «نعم بالتأكيد 100 في المئة في قطاع الطيران بلغ النمو نحو عشرة في المئة هذا العام حتى الآن».

وأحجم الوزير عن التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد عربي العام المقبل وجدد توقعاته الشهر الماضي بان يبلغ النمو 1.3 في المئة هذا العام. والأسبوع الماضي توقع عمر بن سليمان نائب محافظ مصرف الإمارات المركزي ان يتجاوز النمو 4.5 في المئة في 2010 وأكد ان التضخم لا يقلقه بشكل خاص بعد الهزة التي عانى منها القطاع العقاري.

وفي سبتمبر قال محافظ مصرف الإمارات المركزي ان الاقتصاد ربما يشهد انكماشاً أو يسجل معدل نمو منخفضاً في 2009. ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماشاً بنسبة 0.2 في المئة هذا العام ونمواً بنسبة 2.4 في المئة في 2010. وحتى الآن يبدو ان التضخم - الذي كان مصدر قلق كبير في المنطقة في السنوات السابقة من الطفرة النفطية والعقارية - تحت السيطرة في أكبر ثلاث دولة مصدرة للنفط في العالم.

وقال المنصوري لرويتز على هامش مؤتمر «توقعاتي ان يبلغ التضخم بين 2.5 و3 في المئة هذا العام». وعند سؤاله عن العام المقبل أضاف «نأمل في السيطرة على التضخم على عكس السنوات القليلة الماضية».

وفي سبتمبر توقع المنصوري ان يبلغ المعدل السنوي للتضخم في الإمارات بين 3.5 و4 في المئة في 2009 انخفاضاً من 12.3 في المئة العام الماضي. وقال اليوم ان نمو أسعار المستهلكين بلغ بين 2.6 و2.9 في المئة في المتوسط حتى الآن هذا العام. وانخفضت أسعار المستهلكين في الإمارات 0.15 في المئة على أساس سنوي في أغسطس في أول تراجع منذ بدأت وزارة الاقتصاد تقديم أرقام شهرية في يونيو ويرجع الانخفاض أساساً الى تراجع أسعار الغذاء والملابس والإيجارات.

بيت «التمويل الخليجي» يتسلم 300 مليون دولار من إصدار الحقوق



أحمد فاعور

أعلن بيت التمويل الخليجي عن استلام 300 مليون دولار ضمن اطار مبادرة إصدار الحقوق التي تم اقبال الاكثبات فيها يوم الخميس الماضي في كل من الكويت والبحرين. ويشير هذا الحجم من الأقبال على زيادة رأس المال إضافة الى استمرار نجاح المبادرات الأوسع الهادفة الى زيادة رأس المال الخاصة ببيت التمويل الخليجي، الى ان البنك قد حصل على اجمالي رأس مال جديد يبلغ 450 مليون دولار سيتم العمل على استغلالها بالشكل الأمثل. وستسهم هذه السيولة الإضافية برأس المال الى زيادة دعم وتنفيذ خطة البنك الاستراتيجية الهادفة الى ترسيخ بيت التمويل الخليجي كبنك اسلامي ذي قاعدة استثمارية ذات تنوع واسع ومتين.

تجدر الإشارة الى ان مبادرة إصدار الحقوق تعتبر احد العناصر الأساسية الثلاثة ضمن برنامج ادارة رأس المال الذي وضعه البنك وتهدف الى جمع حوالي 300 - 500 مليون دولار.

وتتضمن كذلك مرحلتين من تسهيلات مرابحة قابلة للتحويل بقيمة 100 مليون دولار لكل منهما، وبيع أصول غير أساسية. وقد أعلن بيت التمويل الخليجي في الأسابيع القليلة الماضية، إضافة الى

تسلمه 300 مليون دولار من مبادرة أسهم الحقوق، عن أول تسهيلات المرابحة القابلة للتحويل بقيمة 100 مليون دولار مع مجموعة ماكويري، وعن البيع الجزئي لحصته في بنك كيوانفست الى مصرف قطر الاسلامي بلغت قيمته 50 مليون دولار.

وقد علق الرئيس التنفيذي للمجموعة أحمد فاعور قائلاً: «القد كنا على يقين عندما باشرنا بتنفيذ مبادرات زيادة رأس المال، بان نجاحنا يستند بشكل كامل على ثقة المساهمين والشركاء الاستراتيجيين بكل من نموذج العمل الجديد والفريق الإداري المكلف بالإشراف على تنفيذ هذا النموذج، وفي هذا الإطار

14 سهماً سيولتها الداخلة 100 في المئة وطلباتها الكلية اقتربت من ضعف العروض

وكانت أقل قيمة تداول قد تحققت لسهم «المنتجات»، وبلغت عند الإغلاق 2.04 ألف دينار، وذلك بتنفيذ صفقة واحدة فقط بحجم بلغ 40 ألف سهم، ومع ذلك، نجح السهم في إنهاء التعاملات على ارتفاع نسبيته 5.15 في المئة بأغلقه عند مستوى 51 فلساً رابحاً 2.5 فلس.

ومع ارتفاع السيولة الداخلة للأسهم الـ 14 الموضحة في الجدول السابق بالنسبة القصوى لها والبالغة 100 في المئة، تزايدت طلبات الشراء الكلية عليها عند الإغلاق لتصل الى 10.33 ملايين سهم تقريباً مقابل حوالي 5.9 ملايين سهم تمثل حجم عروض البيع الكلية من هذه

الأسهم. وشكلت الطلبات الكلية على الأسهم الـ 14 حوالي 5.7 في المئة من إجمالي طلبات السوق والبالغة في نهاية جلسة أمس 182.21 مليون سهم، فيما استحوذت هذه الأسهم على ما يقرب من 4 في المئة من جملة عروض السوق والبالغة عند الإغلاق 149.51 مليون سهم تقريباً.

وتوزعت الأسهم الـ 14 السابقة على الثمانية قطاعات التي يشملها السوق الرسمي الكويتي بالكامل، حيث جاء توزيعها على النحو التالي: (5 في قطاع الاستثمار - 2 في صفة واحدة فقط بحجم بلغ 85 ألف سهم، واستقر السهم عند الإغلاق عند مستوى 990 فلساً.

سهم تقريباً، فيما استحوذت هذه الأسهم على ما يقرب من 0.4 في المئة من قيم تداولات السوق، في حين بلغ عدد الصفقات المنفذة على هذه الأسهم 22 صفقة فقط من أصل 5823 صفقة تم تنفيذها في السوق الكويتي اليوم.

سهم «أسمنت أبيض» كان الإنشط بين الـ 14 سهماً من حيث حجم التداولات، حيث بلغت الكميات المتداولة عليه عند الإغلاق 240 ألف سهم جاءت بتنفيذ ثلاث صفقات فقط حققت ما قيمته 18.64 ألف دينار، وارتفع السهم في نهاية التعاملات بنسبة 4 في المئة مُحقّقاً مكاسب بلغت 3 فلوس بعد اغلاقه عند مستوى 78 فلساً.

أما سهم «نابيسكو» و«وربة» و«بتروولية»، فكانت الأقل من حيث الكميات، وبلغ حجم تداولاتها معاً 30 ألف سهم، واستطاع الأخير أن يُنهي التعاملات على ارتفاع نسبيته 4.82 في المئة، فيما استقر الأول والثاني عند نفس مستويات اغلاقاتها السابقة.

وتحققت أعلى قيمة تداول من بين الأسهم الموضحة في الجدول أعلاه لسهم «تجاري»، حيث بلغت قيمة تداولاته في نهاية تعاملات اليوم 84.15 ألف دينار وذلك بعد تنفيذ صفقة واحدة فقط بحجم بلغ 85 ألف سهم، واستقر السهم عند الإغلاق عند مستوى 990 فلساً.

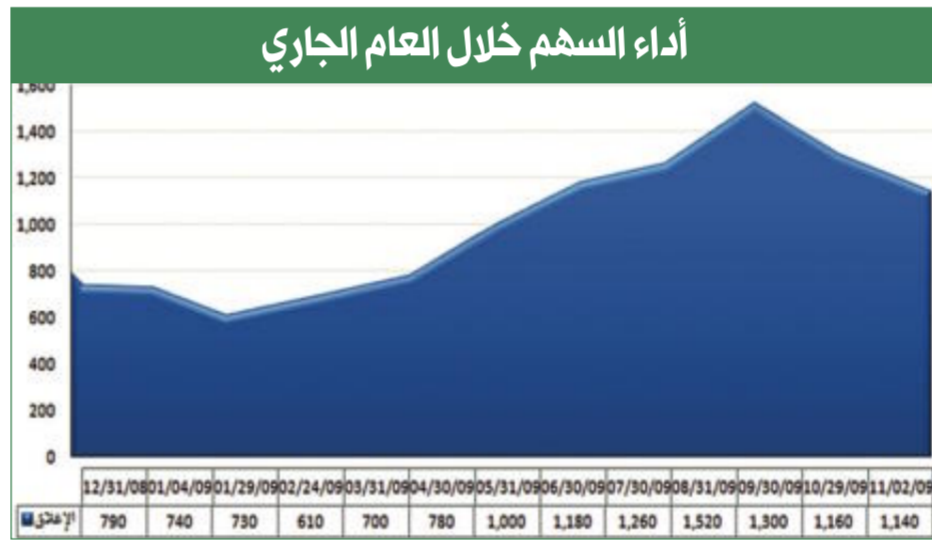
استطاعت أسهم 14 شركة مدرجة في السوق الرسمي الكويتي أن تُنهي تعاملات أمس بأقصى مستوى سيولة داخلة لسهم والبالغة نسبتها 100 في المئة، ورغم ذلك لم ترتفع جميعها، حيث حققت تسعة منها ارتفاعاً بنسب متفاوتة، بينما استقرت الخمسة أسهم المتبقية عند نفس مستويات اغلاقاتها السابقة.

وأوضح تقرير اعدده موقع معلومات مباشر ان أكثر الارتفاعات من بين هذه الأسهم الـ 14 من نصيب سهم «الإيمان»، حيث استطاع السهم أن يُنهي جلسة اليوم على ارتفاع نسبيته 7.58 في المئة مُحقّقاً بها المرتبة الثالثة في قائمة أعلى ارتفاعات السوق الكويتي بالكامل، وذلك بعد أن أغلق بحده الأعلى الواقع عند مستوى 71 فلساً رابحاً 5 فلوس. فيما كانت أقل الارتفاعات من بين الأسهم المشار إليها في صدر التقرير من نصيب سهم «استراتيجيا»، حيث أنهى السهم تعاملات اليوم على نمو بلغت نسبته 1.01 في المئة باغلاقه عند مستوى 50 فلساً بزيادة نصف

فلس فقط عن اغلاقه السابق. بلغ حجم تداولات الأسهم الـ 14 في نهاية جلسة الأمم 1.09 مليون سهم فقط شكلت حوالي 0.35 في المئة من جملة كميات السوق والبالغة عند الإغلاق 315.74 مليون

للمرة الأولى منذ 6 جلسات

اللون الأخضر يعود إلى إغلاقات «زين»



عاد اللون الأخضر إلى إغلاقات سهم زين مرة أخرى بعد أن غاب عنه على مدار ست جلسات أغلق في خمس جلسات منها باللون الأحمر في حين كان إغلاقه في الجلسة الأخرى دون تغيير، وجاء ارتفاع السهم اليوم بنسبة 3.6 في المئة، مضافاً 40 فلساً إلى رصيده ليغلق عند مستوى 1.140 دينار. وبلغت كمية التداول على السهم بنهاية جلسة أمس 4.07 ملايين سهم حققت ما قيمته 4.5 ملايين دينار تصدر بها قائمة أعلى قيم تداولات السوق، وجاءت هذه التداولات من خلال 260 صفقة في خمس أعلى الصفقات المنفذة في السوق أمس، وبلغ إجمالي الطلبات على السهم عند الإغلاق 4.76 ملايين سهم تقريباً مقابل 2.08 مليون سهم هو إجمالي المعروض منه، بنسبة سيولة داخلة بلغت حوالي 58 في المئة وبذلك تكون نسبة السيولة الخارجة من السهم 48 في المئة تقريباً.

يذكر ان أداء سهم زين جاء سلبياً خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث بلغت خسائره السوقية خلال الشهر حوالي 10.8 في المئة فاقداً 140 فلساً من رصيده لينتهي تداولات أكتوبر عند مستوى 1.160 دينار بينما كان إغلاقه بنهاية شهر سبتمبر عند 1.300 دينار، وقد جاءت هذه الخسائر نتيجة إغلاق السهم في 10 جلسات من جلسات الشهر باللون الأحمر مقابل 6 جلسات فقط من الارتفاع بالإضافة إلى 5 جلسات أغلق فيها دون تغيير.

«التجاري» يرفع الملتقى المالي



الهارون في جناح التجاري

قام البنك التجاري الكويتي برعاية ملتقى المالي الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والاعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف الكويتية، وقد افتتح وزير التجارة والصناعة أحمد راشد الهارون المعرض وقام بالتجول داخل الجناح المخصص للبنك، كما أبدى إعجابيه بدور البنك في متابعة ومشاركة جميع المعارض والندوات والملتقيات التي تساهم في دفع عجلة التنمية وازدهار الاقتصاد، كما حضر رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي عبدالمجيد الشطي وعدد من المديرين الافتتاح.

أوضحت أماني الورع مدير تنفيذي لإدارة الاعلان والعلاقات العامة ان رعاية البنك التجاري الكويتي لهذا الملتقى تأتي من باب تفاعله مع كل الفعاليات الاقتصادية التي تسلط الضوء على القطاع المصرفي والمالي في الكويت، كما اشارت بان البنك يسعى الى تعزيز مكانته في ابراز دور القطاع المصرفي في مناقشة اهم الموضوعات التي تواجهها الاقتصاديات العربية على اثر الأزمة المالية التي أحدثتها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وأضافت الورع بان المنتدى سيحضره العديد من الشخصيات الاقتصادية والمالية العرب ومحافظو المصارف المركزية من مختلف قطاعات البنوك وشركات الاستثمار على المستوى الإقليمي والدولي، وبحرص التجاري على ابراز مكانة الكويت كسوق جاذب للاستثمار، ويواصل البنك التجاري الكويتي سياسته الرامية إلى رفع مستوى القطاع المصرفي في الكويت والمحافل الدولية من خلال أسهامه المستمر لمثل هذه المؤتمرات في نشاطات المجتمع.

السيارات الصينية سجلت النمو الأكبر تراجع مبيعات السيارات في لبنان بـ 21.2 في المئة

بيروت - النهار

من 2008، وقد استحوذت مبيعات السيارات اليابانية على ما نسبته 48.5 في المئة من مجمل المبيعات في هذه الفترة، تليها السيارات الأوروبية بنسبة 25.9 في المئة، ثم الكورية بنسبة 17.3 في المئة فالأميركية بنسبة 7.3 في المئة، والصينية بنسبة 0.9 في المئة.

وتشير الإحصاءات الى ان السيارات الصينية سجلت نسبة النمو الأكبر، إذ ارتفعت نسبة المبيعات بنحو 474.4 في المئة، تليها السيارات اليابانية بزيادة نسبتها 7.8 في المئة، ثم الأوروبية التي حققت زيادة نسبتها 1 في المئة.

ولاحزال حصّة ماركّة «نيسان» الأكبر في سوق السيارات الجديدة في لبنان، إذ باعت 5327 سيارة وما نسبته 25.5 في المئة من مجمل المبيعات في لبنان، تليها «تويوتا» بحصة تبلغ 17.6 في المئة (3742 سيارة)، ثم «كيا» بحصة 10.4 في المئة (2522 سيارة)، فهونداي بحصة 6.9 في المئة (1671 سيارة)، وبيجو بحصة 5.1 في المئة (1247 سيارة)، ورينو بحصة 4.9 في المئة (1178 سيارة).

استمر تراجع مبيعات السيارات في لبنان خلال شهر سبتمبر 2009، مؤثراً على مجمل النمو السنوي لهذه التجارة التي شهدت قفزات كبيرة قبل الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008، إذ تراجع عدد السيارات المباعة في سبتمبر 2009 بنسبة 21.2 في المئة (2362 سيارة) مقارنة مع سبتمبر 2008 (2999 سيارة)، وقد سبقه تراجع في شهر أغسطس 2009 بنسبة 26.5 في المئة مقارنة مع أغسطس 2008.

وهذا أدى الى تباطؤ نمو المبيعات المسجلة في الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية الى ما نسبته 1.8 في المئة في مقابل نمو كان قد بلغ في سبتمبر 2008 نحو 86 في المئة، وسبقه نمو في أغسطس 2008 بنسبة 97.2 في المئة، وفي يوليو 2008 بنسبة 95.8 في المئة.

وبحسب إحصاءات جمعية مستوردي السيارات في لبنان، بيع 24242 سيارة في الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، في مقابل 23804 سيارات في الفترة نفسها

الإشتراكات: 22414420

بدالة: 183 20 20

داخلي 1008/1004/1002

